مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات
ورقة بحثية

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

نحو زيادة المؤسسات الجامعية في العراق

الإمكانية والمتطلبات

الباحثان

أصيل سلمان داوود

د.فراس جاسم موسى

(يستخدم سيادة رئيس المجلس والسيدان نائباه أو اللجان النيابية أو السيدات والسادة النواب حصرا هذه الأوراق البحثية المتنوعة ؛ لإسنادهم في تأدية مهماتهم النيابية)

أكتوبر ٢٠٢٢

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

الملخص التنفيذي :

تكمن مشكلة هذه الورقة البحثية في إمكانية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية قياسا بتقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، كما تأتي دراسة هذه المشكلة بناء على **طلب السيد النائب(د. فراس المسلماوي) عضو لجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية ممارسة لاختصاصاته التشريعية والرقابية، وتهدف الورقة** إلى تتبع الأسس التي من يمكن خلالها تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ؛ لاستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي، **وتتركز أهميتها** فيما يمكن أن تقدمه للسيد النائب طالب الخدمة وللجنة التعليم العالي والبحث العلمي النيابية من معلومات وبيانات يمكن أن تساعدهم في متابعة خطط القبول واستيعاب مخرجات وزارة التربية ، **وتعتمد الورقة منهجية البحث النيابي** .

أما من أبرز ما توصلت إليه الورقة هو :

١- إن عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية يرتبط بجملة من العوامل العلمية والادارية التي تجعلها تختلف عن تقدير الحاجة من الأبنية المدرسية ، لكن يمكن اتباع أساليب احصائية معينة يتم من خلالها **توقع** اعداد الطلبة المقبولين من ثم عدد الأبنية الجامعية التي نحتاج إليها لزيادة الطاقة الاستيعابية من الطلاب لكنها صورة حسابية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع القبول الفعلي .
٢- تفاوت أعداد الطلبة المقبولين في قناة القبول المركزي بين الأعوام الجامعية (٢٠١٤-٢٠١٩) زيادة ونقصانا، لكن متوسط نسبة النمو يتجه نحو الزيادة المستمرة .
٣- لزيادة الطاقة الاستيعابية نحتاج الى زيادة الأبنية الجامعية والاستحداثات للأقسام العلمية لكن بالتوازي مع تحري الشروط العلمية والادارية والحالة الاقتصادية للدولة.

ويقتضي التنويه أن البيانات التي بنيت عليها هذه الورقة هي ما توفرت لدى الباحثين من البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخص التعليم الحكومي دون الأهلي، وللمقبولين في الدراسات الأولية من قناة القبول المركزي دون غيرهم من المقبولين من قنوات أخرى، فضلا عن المقبولين في الدراسات العليا لكل عام جامعي من الأعوام المذكورة في الورقة دون المضافين أو المؤجلين أو غير ذلك .

بعد البحث والمقارنة بين أسس تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية للتعليم العالي والحاجة إلى الأبنية المدرسية في التعليم العام ، لحظنا عدم إمكانية تحديد عدد الجامعات والكليات والمعاهد اللازمة في كل عام جامعي نسبة إلى عدد الطلبة فقط ؛ وذلك لأن تقدير الحاجة الى إنشاء جامعات وكليات وأقسام علمية يرتبط بجملة من الأسس والعوامل التي تختلف عن أسس التعليم العام ، ومن أهم هذه الأسس والعوامل المؤثرة والمرتبطة في إنشاء جامعات وكليات ومعاهد هي :

١- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد في ضوء نظام القبول في التعليم العالي إن كان بحسب حاجة السوق أم بحسب خطط القبول المركزي وواقع الحال هو اعتماد العراق على نظام القبول المركزي الذي يعتمد على مخرجات وزارة التربية الكمية والنوعية التي تتسم بتغيرها بين عام دراسي واخر بسبب تعذر الالتحاق بالتعليم الجامعي للرسوب والتسرب والإعادة بسبب المعدل وغيرها من الأسباب، مما يصعب عملية تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية ، ومن الجدير بالذكر أن تخطيط القبول على وفق حاجة السوق يضمن استقرار العملية التعليمية والاقتصادية للبلد ويسهل من تقدير الحاجة من الأبنية الجامعية والطاقة الاستيعابية .
٢- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستحداث جامعات وكليات وأقسام علمية أو إلغائها؛ على وفق شروط ومتطلبات ادارية وعلمية يصعب معها تحديد الحاجة من أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة وغيرها .
٣- غياب الإحصاء السكاني الشامل والدقيق يُعسِر من تقدير النمو السكاني والمتغيرات السكانية كالنوع الاجتماعي (ذكور – إناث) والفئات العمرية والهجرة الداخلية والخارجية والخصائص السكانية (ريف – حضر) وغير ذلك على وفق معادلات علمية يتم بموجبها تقدير أعداد الطلبة الذين سيطلبون الالتحاق بالتعليم العالي من ثم تقدير أعداد المؤسسات الجامعية لكل اختصاص ومحافظة .[١]
٤- تأثير توجهات الطلبة المتغيرة باستمرار نحو التخصصات العلمية التي يرغبون الالتحاق بها يؤثر في خطط القبول من ثم الأعداد المطلوبة في كل جامعة وكلية ومعهد مما يعقد تحديد أي الجامعات والكليات والمعاهد وفي أي المحافظات تحتاج إلى استحداث .
٥- ارتباط عملية تقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية تحتاج الى عملية تقدير كل المتغيرات المرتبطة بها من الهيئات التدريسية والتجهيزات والمستلزمات والمناهج الجامعية وطرائق التدريس وصعوبة تقدير هذه المتغيرات يُصعب من تحديد الحاجة من الأبنية الجامعية .

٦- للدراسات العليا في التعليم العالي متطلبات عديدة تتغير في كل عام جامعي ومن هذه المتطلبات تغير خطط الوزارات وحاجتها من الدراسات العليا يجعل من الصعب التنبؤ بتقدير الحاجات من المؤسسات الجامعية .
٧- فلسفة الدولة وسياساتها العامة والاستراتيجيات الوطنية بشأن التعليم العالي تحتاج مدد زمنية طويلة لا ترتبط بعام جامعي قريب محدد؛ لذا ليس من اليسير تقدير الحاجة السنوية من المؤسسات الجامعية .

[١] محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص١٩٦.

٨- خطط الجامعات والكليات والمعاهد نفسها التي قد تعتمد نظم دراسية متغيرة كالبعثات والزمالات ومذكرات التفاهم التي تمكن مجموعات من الطلبة الدراسة في الخارج وغيرها من النظم تجعل تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية متغيرة بين عام جامعي واخر .

لكل ما تقدم وغيره من العوامل يكون من الصعب تقدير الحاجة الفعلية الدقيقة من مؤسسات التعليم العالي لكل عام جامعي ، لكن يمكن استخدام أسلوب يسير مستند الى العلاقة بين أعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي الحكومي للدراستين الأولية والعليا لعدد من الأعوام الجامعية السابقة ، والقياس عليها في تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية لعام جامعي قادم ، لكن هذا الأسلوب لا ينتج أرقاما مطابقة تماما لأعداد المقبولين في العام الجامعي اللاحق ، إنما هو أسلوب احصائي قائم على أساس استخراج معدل نمو لأعداد الطلبة خلال عدد من الأعوام الجامعية وضربها في سنة أساس لتوقع أعداد الطلبة الذين سيُقبَلون في عام جامعي لاحق ، لتكون مؤشرا يؤخذ بعين الاعتبار حين تقدير الحاجة من المؤسسات الجامعية وتحديد الطاقة الاستيعابية لها من الطلبة ، كما هو موضح في الجداول الاتية :

جدول رقم (١)
يبين عدد المقبولين في التعليم الجامعي بحسب قناة القبول المركزي للأعوام المحصورة بين (٢٠١٤-٢٠٢٢)[٢]

العام الجامعي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في عدد الطلبة المقبولين عن العام السابق
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٨،٠٤٦	-
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٩،٣٧٩	-١٤،٦٪
٢٠١٦-٢٠١٧	١٣٦،٩٤٦	٢٥٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١٥١،٤٢١	١٠،٦٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٤٢،١٣١	-٦٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٢٩،٣٤٥	-٩٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	١٤٣،٢٩٦	١٠،٨٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	١٤٧،٦٠٦	٣٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة		٢.٨٪

يتبين لنا من الجدول (١) ما يأتي :

١- تناقص وتزايد أعداد المقبولين حكوميا – مركزيا بين عام جامعي واخر ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (٢.٨%) .

٢- تؤكد نتائج الجدول ما صدرته هذه الورقة بتباين أسس تقدير الحاجة بين التعليم العام والجامعي؛ إذ أن نسب التحاق التلاميذ والطلبة المقبولين في التعليم العام في تزايد مستمر سنويا بينما لحظنا اختلاف التعليم الجامعي عنها بانخفاضها عاما وارتفاعها عاما اخر .

[٢] البيانات في الجداول (١-٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١/١١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.

جدول رقم (٢)

يبين أعداد المقبولين في الدراسات الأولية بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢)

الاختصاصات	عدد المقبولين	النسبة	الترتيب	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة عدد المقبولين مضروبا في نسبة النمو (٢.٨%)
الطب	٩٩١٧	%٧.٢١	٦	١٠١٩٥
طب الأسنان	٩٨٣٣	%٧.١٥	٧	١٠١٠٨
صيدلية	٩٧٨٣	%٧.١١	٨	١٠٠٥٧
تمريض	٢٦٠٦	%١.٨٩	١٣	٢٦٧٩
طب بيطري	١٦٣٧	%١.١٩	١٤	١٦٨٣
تقنيات طبية	١٢٧٩	%٠.٩٣	١٥	١٣١٥
هندسة	١٣٥٥١	%٩.٨٥	٣	١٣٩٣٠
علوم	١٨٥٣٤	%١٣.٥٠	٢	١٩٠٥٣
زراعة	٣٢٤١	%٢.٣٥	١٢	٣٣٣٢
إدارة واقتصاد	١٠٨٦٨	%٧.٩٠	٥	١١١٧٢
اداب	٥٢٠٤	%٣.٧٨	١٠	٥٣٥٠
لغات	١٢١٧	%٠.٨٨	١٦	١٢٥١
قانون	٣٥٥٦	%٢.٥٨	١١	٣٦٥٦
تربية وتربية أساسية	٢٨٠٤٩	%٢٠.٤٠	١	٢٨٨٣٤
معاهد طبية	١١٣٢٦	%٨.٢٣	٤	١١٦٤٣
معاهد تكنولوجية	٦٨٨٤	%٥	٩	٧٠٧٧
المجموع العام	**١٣٧٤٨٥**	**%١٠٠**	-------	**١٤١٣٣٥**

يتبين لنا من الجدول (٢) :

١- أن نسبة المقبولين في المجموعة الطبية وملحقاتها بلغت حوالي (٣٤ %) قياسا ببقية الاختصاصات .

٢- أن نسبة المقبولين في الاختصاصات الهندسية والمعاهد التكنولوجية بلغت تقريبا (١٥%) قياسا ببقية الاختصاصات .
٣- حل عدد المقبولين في اختصاصات التربية والتربية الأساسية في المرتبة الأولى يليها اختصاص العلوم ، وحلت اللغات في المرتبة الاخيرة تليها التقنيات الطبية .
٤- تباين المقبولين بين الدراسات الانسانية والعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية وزيادة المقبولين في الاختصاصات الانسانية قياسا بغيرها .
٥- بينت نتائج الجدول صعوبة تقدير الحاجة من الجامعات والكليات والمعاهد قياسا بالتعليم العام كما صدرت الورقة .

جدول (٣)

يوضح عدد المقبولين في الدراسات العليا للسنوات(٢٠١٥-٢٠٢٢)[٣]

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	نسبة التطور في المقبولين عن العام السابق
٢٠١٥-٢٠١٦	٨،٦٩٥	-
٢٠١٦-٢٠١٧	١١،١٥٧	٢٨٪
٢٠١٧-٢٠١٨	١١١٩٥	٠،٣٪
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٩٩٧	٤٢،٩٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	١٥٥٧٥	-٢،٦٪
متوسط نسبة النمو لإجمالي الأعوام الجامعية المذكورة	١٧٪	

يتبين لنا من الجدول (٣) :

١- **شهد العام الجامعي** (٢٠١٨- ٢٠١٩) **قبول العدد الأكبر من الطلبة قياسا ببقية الأعوام المذكورة ، والعام العام الجامعي** (٢٠١٥-٢٠١٦) العدد الأدنى .
٢- تزايد أعداد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سنويا باستثناء العام الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، لكن بحساب إجمالي الأعوام المذكور نجد تنامي نسبة النمو بمعدل (١٧%).

[٣] البيانات الواردة في الجدولين (٣-٤) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .

٣- صعوبة البناء على عام جامعي سابق محدد لتوقع أعداد الطلبة المقبولين للعام الجامعي اللاحق كما بينت الورقة سابقا .

جدول رقم (٤)

يبين عدد المقبولين في الدراسات العليا بحسب الاختصاص للعام الجامعي (٢٠٢١-٢٠٢٢) والمتوقع للسنة اللاحقة وفقا لمعدل نمو (١٧٪)

الاختصاصات	المجموع	النسبة	معدل النمو المتوقع لكل اختصاص للسنة اللاحقة باحتساب عدد المقبولين بكل اختصاص مضروبا بمعدل النمو (١٧٪)
اقتصادية وادارية	٨٨٠	٪٨	١٠٣٠
انسانية	٤١٤٩	٪٣٩	٤٨٥٤
بيطرية وزراعية	٧٠٧	٪٧	٨٢٧
طبية	٧١٠	٪٧	٨٣١
علمية	٢٩٠٧	٪٢٨	٣٤٠١
هندسية	١١٩٣	٪١١	١٣٩٦
المجموع	١٠٥٤٦	٪١٠٠	١٢٣٣٩

يتضح من الجدول (٤) :

١- أن النسبة الأعلى من المقبولين في الدراسات العليا هي الاختصاصات الإنسانية بنسبة (٣٩%) تليها العلمية بنسبة (٢٨%) والأدنى الطبية والبيطرية والزراعية بنسبة (٧%) لكل منهما .
٢- تباين أعداد الطلبة المقبولين بحسب الاختصاص بشكل واضح مما يحتاج معه إلى الركون لقواعد علمية وحاجة حقيقية لتحديد عدد المقبولين في كل اختصاص .

وللوصول إلى الدقة الممكنة في تحديد المؤسسات الجامعية التي نحتاج إليها وتطوير الطاقة الاستيعابية بشكل يضمن التطور النوعي لا الكمي فقط يمكن دراسة الخيارات الاتية :

١- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتربية والتعليم تتضمن الموازنة بين مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي والبحث العلمي .
٢- اعتماد منهج استشعار حاجة السوق لتحديد الاختصاصات العلمية التي يحتاج اليها العراق في كل مدة زمنية تصل لخمس سنوات قادمة من ثم تحديد الطاقة الاستيعابية والابنية الجامعية .
٣- تأليف لجنة عليا مشتركة بين وزارات التخطيط والمالية و التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتولى وضع خطط القبول في الجامعات والمعاهد .
٤- تطوير خطط استحداث الأقسام العلمية على وفق حاجة السوق والمشروعات الوطنية .
٥- وضع خطط علمية لتحسين توجهات الطلبة نحو الاختصاصات العلمية في التعليم العالي .
٦- تنويع توجهات الطلبة نحو المعاهد العلمية لتعزيز الطبقة الوسطى من العمالة من خلال وضع نسبة في التعيينات المركزية لخريجي المعاهد بحسب الحاجة .
٧- زيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة .[٤]
٨- التعجيل بإنجاز مشروعات تشكيلات وزارة التعليم العالي الاستثمارية .[٥]
٩- تشجيع التعليم الأهلي لتخفيف العبء عن التعليم الحكومي لفسح المجال أمام استحداث جامعات ومعاهد وتحسين الطاقة الاستيعابية .

١٠- منح الجامعات الاستقلالية اللازمة في التخطيط والتنفيذ والتعزيز المالي .

١١- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالتعليم العالي المتعلقة بتسهيل إنشاء جامعات ومعاهد لتوسيع خطط القبول بالتزامن مع المقتضيات الاقتصادية للدولة .

١٢- اعتماد شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات والمعاهد .

ومن نافلة القول : أن استحداث الجامعات والمعاهد وزيادة عددها وزيادة عدد المقبولين في الدراسات الأولية والعليا بحد ذاته ليس مؤشرا على تحسن الواقع التعليمي في العراق ؛ لارتباط زيادة العدد بالتطور النوعي وما يؤثر في ممارسة الجامعة لوظائفها المتمثلة في المعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع

[٤] ينظر فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
[٥] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.

المصادر :

١- فراس جاسم موسى واصيل سلمان داوود : تخطيط القبول في التعليم العالي والبحث العلمي واقع وتطوير ، تقرير غير منشور ، دائرة البحوث والدراسات النيابية ، الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٢٢.
٢- محمد سيف الدين مهدي : التخطيط التعليمي ، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الإعمار والمشاريع – قسم المشاريع : كتاب صادر الى وزارة التخطيط ، العدد : ش / ١٢٣٣، بتأريخ : ٢٠٢٢/٣/٣١.
٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير ، (تقرير احصائي غير منشور) ، دائرة البحوث والدراسات النيابية – الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٢٢م .
٥- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة - الإحصاء والمعلوماتية : كتاب وارد الى الأمانة العامة لمجلس النواب / دائرة البحوث ، العدد : ت م٤ / ٢٢١٤ بتأريخ : ١٦/ ٣/ ٢٠٢٢ ، بناء على كتاب صادر من دائرة البحوث بالعدد ١١/١/ ١٩٠٦ في ٢٠٢٢/٢/٩.